

عطف على التثنية والأصل ثم جاءكم به فزف عايد ما والا اصل مصدق له ثم  
 ناب الظاهر عن المضمر أو العايد ضمير استقر الذي تعلقت به ومع والثاني  
 أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب تأتيه والمفعول الثاني ضمير  
 المتكلم بضم كذا بشرط من آية في ما نسخ من آية انتهى ملخصا وفيه أمور  
 أحدها أن اجازته كونها ضمير لا خبر عن الموصول قبل كمال  
 الصلة ثم جاءكم عطف على الصلة أن يجوز أن يكون لتو من خبر مع تقدير  
 اياه صول بها هذا الميثاق يقتضي أن له موضعا وأنه لا موضع له وإنما  
 كان محققا أن يقدر جواب القسم محذوف ويقدر الميثاق خبرا وقيل قال  
 أن أراد بقوله اللام جواب القسم لأن أخرا الميثاق قسم أن أخرا الميثاق  
 دل على جملة قسم مقدره ومجموع الميثاق الخبر وإنما سمى لتو من خبر لا  
 الدلالة على المعنى المقصود بالاصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة  
 وأنه لا قسم مقدر بل أخذ التمهيد والنسب في الجملة القسم وقد  
 يقال لو أراد هذا المصغر الذي فيما ذكره اتفاق على أن وجود المضارع  
 صفت تخالفا لم مقنونة محتتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم  
 وان لم يذكر هذا الميثاق أو نحوه والثالث أن يجوز أن يكون  
 ضمير استقر يقتضي عود ضمير مضمر إلى شئ من معانيه عايد  
 إلى الموصول والراجع أنه يجوز حذف العايد الجرم ورمع أن الموصول غير  
 مجرور فإن قيل انفي بجملة الثانية فيكون لقوله ولو أنما عالجت  
 لبن فوارها فقسا استلين به لأن الجند قلنا قد يجوز على هذا الوجه  
 عوده المذكور إلى الرسول لا إليها والخامس أنه سمى ضميرا يتكلم مفعولا  
 ثانيا وإنما هو أول **مسألة** زعم أبي حفص في قوله إذا قال قد بن قلت

وهذا قولنا في الموصول هو الذي في قوله لا معكم  
 قوله ولو أنما عالجت لا والوجه مقنونة بغير  
 مقنونة التي هي شارة أن لا يجوز تشبيهها باللام  
 الظاهر في معنى هو الظاهر والوجه هو  
 لأنهما كما والعائد ضمير في الآية مقنونة  
 واستلزامها والعائد ضمير في الآية مقنونة  
 وهو الذي في قوله لا والوجه مقنونة  
 ولأنها في قوله لا والوجه مقنونة

بأنه

بأنه صيغة لتغني عن ذاتك أجمعاء أن لتغني صول والقسم وكذا قال في  
 ولتغني أفتره الذين لا يؤمنون بك لا حرف لأن قبله وكذلك جعلنا الخبيثي  
 عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتغني معطوفا عليه والصواب بخلاف  
 قوله لأن الجمل لا يكون إلا بجملة ولا يمكن وما بعدها في تأويل المفرد  
 وأما ما استدله به فتعلق اللام فيه محذوف أي استقر في التغني غير فعلنا  
 ذلك لتغني **الجملة الخ** مسندة العايد ضمير بالشرط غير جازم مطلقا أو جازما  
 ولم يقترن بالفاء ولا بإضافة التي نسبة فالأول جواب بل ولو لا وتأول كيف  
 والثاني خبران قسم وان قلت قلت أما الأول فلعله هو الجرم في لفظ  
 الفعل وأما الثاني في فلا أن المحكوم لموضعه بالجرم الفعل الجملة بأسرها  
**الجملة التاسعة** العايدة صلة الاسم وحرف الأول نحو هذا الذي  
 قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا صح لها ولتغني عن بعضهم  
 أنه كان يلقى اصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا  
 محتججا بما فيها الكثرة والرحمة والتعق ما قدمت لك بدليل ظهور الأعراب  
 في نفس الموصول في قولهم أتهم في التدارك أو مع أتهم عندك واهر  
 بآتهم هو أفضله وفي التنزيل ربنا أرننا الذين أصلا نأورق أتهم كنه  
 بالنصب وروي سلم علي أتهم أفضلي بالخفض وقال الطائي فحسبي  
 مع ذي عندهم ما كفايا وقال العقيلي عن اللذين صبحو الصبا  
 وقال الهذلي هم اللذان كقول الفيل عتي والثاني نحو عجبني أن قت  
 أو ماقت أذقلنا جرمية المصدرية وفي هذا النوع بقاء الموصول  
 وصلته في موضع كذا لأن الموصول حرف فلا أعرب له لا لفظ ولا صحلا  
 وأما قول أبي الباق في مما كانوا يكذبون أن ما مصدرية وصلتها بكذبون

وهذا قولنا في الموصول هو الذي في قوله لا معكم  
 قوله ولو أنما عالجت لا والوجه مقنونة بغير  
 مقنونة التي هي شارة أن لا يجوز تشبيهها باللام  
 الظاهر في معنى هو الظاهر والوجه هو  
 لأنهما كما والعائد ضمير في الآية مقنونة  
 واستلزامها والعائد ضمير في الآية مقنونة  
 وهو الذي في قوله لا والوجه مقنونة  
 ولأنها في قوله لا والوجه مقنونة